تقرير تركيبي حول الندوة الاقليمية "تحديات الادماج ومخاطر الإقصاء: تجارب مقارنة "

احتضنت مدينة الحمامات وعلى مدار يومي 72 و28 فبر اير 8102، أشغال الندوة الإقليمية، الموسومة "تحديات الإدماج ومخاطر الإقصاء: تجارب مقارنة"، وهي من تنظيم " مركز الدراسات المتوسطية والدولية" التونسي، بشراكة مع " مركز هوية الأردني، و" المعهد الهولندي لديمقر اطية متعددة الأحزاب. وقد تابع وقائعها وشارك في فعالياتها خبراء وباحثون وسياسيون ونشطاء المجتمع المدني من كل من مصر والأردن والمغرب والبلد المضيف تونس، يتوزعون بين الإناث والذكور، وينتسبون لأجيال وأعمار مختلفة

I

توزعت أشغال الندوة على ثلاثة محاور قُدمت خلالها أربعة عشرة ورقة بحثية، تخللتها ورشات لتعميق النقاش واستكماله، واستخلاص النتائج وحصر التوصيات والاقتراحات على مدار اليومين. وبقراءة عناوين أوراق المشاركين، نلاحظ تغطية الندوة للمجالات الثلاثة الرئيسة للادماج والاقتصاء، أي الميدان الاجتماعي، ونظيره الاقتصادي، وثالثهما الميدان السياسي، ومما أضفى طابعا مميزا على وقائع الندوة ومخرجاتها، أنها جمعت من جهة بين الخبراء، والباحثين الأكاديميين، والنشطاء في مجال العمل المدني، كما أنها مزجت بين زوايا متعددة ومتنوعة لتحليل تحديات الإدماج ومخاطر الإقصاء، والنظر في سبل التغلب عليها إيجابيا في البلدان المشاركة في الندوة ، وفي البلاد العربية عموما التغلب عليها إيجابيا في البلدان المشاركة في الندوة ، وفي البلاد العربية عموما

لابد من الإشارة إلى أن الندوة، من خلال كلمات الافتتاح، والمناقشات التي عرفتها خلال تقديم الأوراق البحثية، كانت واعية أهمية الإدماج والإقصاء في المجال العام العربي، وتحديدا في الدول المشاركة، كما كانت مُدركة حجم التحديات التي تواجهها بلداننا في سيرورات البحث عن مداخل لتوسيع دائرة الإدماج بمضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي الآن معا مُقدّرة المخاطر المُحدقة بها في حال اضطراد توسع الفجوات والاختلالات الناجمة عن استعصاء تحقيق رهان الإدماج، واستمرار استدامة آفة الإقصاء بكل أنواعه وأشكاله. والحقيقة أن بإمعان النظر في معجم المفاهيم والمفردات والكلمات المستعملة في نصوص الأوراق المقدّمة، يمكن استخلاص نتيجة مفادها أن سيرورات الإدماج والسعي إلى تفليص هوة الإقصاء مازالت متعثرة في عمومها، وأن خيبات أمل تشهدها مجمل البلاد العربية التي علت مطالبها مع انطلاق الحراك في ربوعها مستهل العام 2011

بضرورة تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، عبر إعادة الاعتبار لقيم النزاهة والمساءلة والمحاسبة، وحماية حُرمة المال العام، وردم الفجوات الاجتماعية، وتحقيق العدالة المجالية بين الحهات والمحافظات وكامل الوحدات الترابية. ومن الملاحظ أن حتى البلدان العربية التي شهدت تغييرات في رأس سلطتها السياسية، أو البلدان التي عرفت إصلاحات ضمن استمرار النظم، مازالت تعاني من عُسر . القضاء على الإقصاء أو تقليص فجواته واختلالاته الاجتماعية

واللافت للانتباه في نماذج الإدماج والإقصاء التي بسطتها الأوراق البحثية وناقشها الحاضرون في F الجلسات العامة والورشات، أن على الرغم من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي أقدمت عليها البلاد F العربية

وإن بدرجات وإيقاعات مختلفة، فقد ظلت عصيةً على تحقيق الإدماج الشامل، والقضاء على ظاهرة الإقصاء، أو على الأقل تقليصها إلى المعدلات الدنيا. ويمكن القول أن الندوة توفقت في تشخيص واقع ثنائية الإدماج والإقصاء في المجال العام العربي، وتحديداً في الدول المشاركة، بل يمكن القول أن ثمة تضخماً في عملية التشخيص، وكان مطلوباً من المشاركين إيلاء أهمية موازية لاستجلاء مصادر تحديات الادماج ومخاطر الاقصاء وأسبابها، وفي الآن معا تقديم اقتراحات للعلاج، من شأنها مساعدة صناع القرار، ربما في الاسترشاد أو على الأقل الانتباه إلى أهميتها في صياغة ووضع سياسات عمومية ذات علاقة بعملية الادماج ومحاربة الإقصاء.

П

سعت الأوراق في عمومها إلى تفسير ماذا حصل؟، أي لماذا تعذر تحقيق الإدماج بكامل مضامينه، وتوسعت حلقات الإقصاء، على الرغم من الإصلاحات القانونية والمؤسسات المعتمدة، والاستراتيجيات الوطنية المندمجة المعدة في هذا الصدد ؟. والجدير بالإشارة أن نقاشات الورشات ومداولاتها وَعت صعوية فصل أو تجزئة " الاجتماعي" عن " الاقتصادي"، و" السياسي"، وأن الفصل لا يغدو أن يكون إجرائيا، لأن تحديات الإدماج ومخاطر الإقصاء كل واحد، وإن تنوعت مظاهره وتعددت مداخله. كما أن نقاشات الحاضرين والمشاركين في الجلسات والورشات، لمست وجود صعوبات منهجية وعملية لفصل تحليل مصادر عُسر تحقق عملية الإدماج، واستدامة تحصّن الإقصاء بكل أنواعه وبشكل أفقي وعمودي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الصعوبات المنهجية والموضوعية، يمكن فرز سؤال لماذا استدام الإقصاء؟، عن سؤال ما العمل لتجاوزه بأفق الانتصار عليه والقضاء عليه في الدولة والمجتمع؟.

تأسيساً على هذا التنبيه المنهجي، يمكن تقديم مصفوفة من العناصر المستخلصة من نصوص الأوراق والنقاشات التي أعقبتها في الجلسات العامة والورشات، التي يمكن اعتبارها مصادر مفسرة لتحديات الإدماج ومخاطر الإقصاء في الآتي:

1 . من أسباب تفسير استدامة الإقصاء في بلداننا العربية، وتحديدا في الدول المشاركة، وجود فجوة بين النصوص القانونية والتشريعات المكرسة لحقوق المواطنين في أن يكونوا متساوين في الحقوق

والواجبات و واقع الممارسة ، كما يعيشها الناس ويتأثرون بسلبياتها. والحال أن ثمة عوائق في الثقافة الناظمة لنفاذ القانون وسلامة تطبيقه، هي فجوة تجد أسبابها في ضعف احترام الشرعية الدستورية والقانونية، وخضوع الجميع لسلطان القانون وحكم المؤسسات. ثم إن الأمر لا يتعلق فقط بالقوانين والتشريعات الوطنية بل يطال أبضا التشريعات الدولية ذات العلاقة، على الرغم من توقيع العديد من الدول العربية على الصكوك والمواثيق الدولية ذات الصلة بتحقيق الادماج وتكافؤ الفرص ، والقضاء على التهميش والاقصاء.

- 2. يترتب عن الفجوة أعلاه اختلال آخر أعاق بشكل واضح مشروع الإدماج وشجع استدامة الإقصاء، يتعلق الأمر بضعف التوزيع العادل للثروات، وفسح المجال أمام كافة المواطنين من الاستفادة من ثروات وخيرات بلدانهم، بحسب الكفاءات والجدارة والاستحقاق. وقد كرس غياب هذه العدالة، ويسر سبل استمرارها تضخم النزعة اليروقراطية في أجهزة الدولة وإداراتها، وازدياد ضعف الحكامة في مؤسساتها، وتواضع الحرية الاقتصادية ومبادئها ومبادراتها، وفتح المجال أمام تطوّر الدولة حول ذاتها، وتوسيع منسوب هيمنتها على المجتمع واضعاف مختلف تعبيراته الاجتماعية والثقافية.
- 3. وفي هذا الصدد، يبدو أن من أسباب الاقصاء ومظاهره القوية عدم تكريس مبدإ المواطنة في الدساتير والقوانين والسياسات.. المواطنة التي تعني مساواة الناس في الحقوق والواجبات بغض النظر عن أديانهم وأعراقهم ولغاتهم وثقافاتهم.. والحقيقة أن نتيجة الاقصاء المستدام في البلاد العربية، ولد شعور لدى المواطنين بأن ليس لهم أقران في بلدانهم، وأن التنمية الجارية في ربوع بلادهم لا تعنيهم، بل تعني غيرهم ممن لهم امتيازات وحظوظ، وهو ما أضعف ولاءهم لبلدانهم، وأضعف خيوط الارتباط بأوطانهم.
 - 4. لذلك، أرجعت المناقشات أسباب استمرار الإقصاء وضعف نسيج الإدماج إلى عدم استقلال المجتمعات المدنية العربية بذاتها، وشعورها تحت هيمنة الدول وأجهزتها، وصعوبة امتلاكها لقوتها وحرية مبادرتها في نقد السياسات والمساهمة الإيجابية في تقديم الحلول المساعدة على صنع السياسات الفعالة والناجعة في مضمار الإدماج والقضاء على الإقصاء الفردي والجماعي.
 - 5. شددت الأوراق ونقاشاتها، وهي تجيب عن سؤال لماذا حصل الإقصاء في بلداننا واستدام وجوده، وغدا عصيا على المعالجة، على ظاهرة التفكك العائلي الناجم عن مفاعيل الإقصاء، وضمور

الشعور بالانتماء الوطني، والنزوع ألى التطرف، وارتفاع منسوب الهجرة من الأوطان.. وكلها ظواهر ناجمة عن الإقصاء وفي الآن معا مسئولة عن استدامته واستمراره والحقيقة أن خظورة هذه الظواهر، كما نبهت إلى ذلك وقائع الندوة، تكمن في تهديدها لوحدة الأوطان وتماسكها الاجتماعي، وفي تشجيعها على الاختراقات الأجنبية لسيادة الدول وأمنها الداخلي.. وكلها مفاعيل ونواتج للإقصاء وتأثيراته السلبية.

Ш

خصصت أوراق الندوة ومناقشاتُها حيزاً للإجابة عن سؤال ما العمل؟، أي ما الاقتراحات والحلول الممكنة والواقعية لتيسير سيرورات الإدماج والتغلب على الإقصاء والحد من مخاطره؟.وقد تبلورت في هذا الصدد الأفكار والعناصر الآتية:

1. فرض احترام مبادئ وقواعد المساواة وتكافؤ الفرص والاستحقاق المكرسة في الدساتير والقوانين والتشريعات الوطنية، مع الملاءمة بين هذه الأخيرة والتشريعات الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يمكن التأكيد على أهمية فرض احترام المساواة بين الجنسين، وإشراك الأقليات في مراكز صنع القرار، وافساح المجال للجميع للمشاركة والتشارك في تدبير الشؤون العامة ببلدانهم دون تمييز. كما تم التأكيد على ضرورة أعادة النظر في السياسات المجالية والمنظومات الإدارية بشكل ينزع الاختلال بين الجهات والمحافظات وكافة الوحدات الترابية.

2. استأثر الاهتمام بالمجتمع المدني ودوره في المشاركة والتشارك في صنع السياسات بحيز مهم في نقاشات جلسات الندوة وأوراشها. وقد تم التشديد على آليات وضمانات تكريس استقلالية المجتمع المدني، وقدرته على المبادرة في التعبير عن تطلعات مكونات نسيجه، دون ضغط أو هيمنة وتوجيه، وفي هذا الصدد يمكن التفكير في تشريعات وسياسات جديدة ومبتكرة قادرة على ضمان احترام هذه الاستقلالية في التطبيق والممارسة. وفي السياق نفسه، حصل التأكيد على ضرورة إلغاء السياسات الممنهجة الرامية إلى تهميش فئات معينة بناء على أساس العرق أو الدين أو اللغة.

3. انتبه المشاركون، وهم يبحثون في الصيغ الخلاقة، للوقاية من الاقصاء والقضاء عليه إلى أهمية تعبئة المجتمع المدني بكافة مكوناته، وتوعيته، وحفزه ليكون واعيا حقوقه وواجباته، وقادراً على صياغة مبادرات كفيلة برفع منسوب مساهمته في صنع السياسات وتدبير الشؤون العامة. كما أولى المشاركون أهمية للاعلام ومكانته في التعريف بالقضايا العادلة للمواطنين، والمساهمة في الدفع في اتجاه توسيع دائرة الإدماج ومحاربة الإقصاء، عبر اسماع صوت من لا صوت لهم، والانتصار للقضايا التي هم عامة الناس، وليس فئة ل أو فئات محدودة بذاتها. لذلك رأوا ضرورة تكريس استقلال المؤسسات ال لامية وحريتها في التشريعات والقوانين وإحداث مؤسسات كفيلة بالسهر على المحافظة على حرمة واستقلالية هذا الاعلام، لاسيما في سياق الفورة الرقمية التي يعرفها العالم، والبلاد العربية جزء منه.

5. حظي الادماج السياسي، إلى جانب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بأهمية في أوراق الندوة ومناقشاتها، سواء تعلق الأمر بسياسات الدولة ومؤسساتها، أو بسياسة الفاعلين الآخرين من غير الدولة، أي الأحزاب والمنظمات السياسية.وما تمت ملاحظته في هذا الصدد، أن ثمة مجهودات يجب أن تبذل، وإصلاحات جريئة وعميقة مطلوب أن تنجز كي تردم الفجوة بين الخطابات السياسية وواقع الممارسة من جهة، وبين النخب التقليدية التي قادت الأحزاب وحكمت البلدان العربية والنخب الجديدة، التي بحكم عامل السن، ظلت شبه بعيدة عن دائرة صنع القرار، وقد تكون لديها شعور بأنها غير مبرمجة في أجندة هؤلاء القادة سواء الرسميين، أي الحكوميين، أو الأحزاب والمنظمات السياسية، علما أنها، أي فئة الشباب، تشكل العمود الفقري في بنية الهرم الديمغرافي في عموم البلدان المشاركة في الندوة، وهي نسبة تفوق ثلث ساكنة هذه البلدان، أي حوالي 34 في المائة، ناهيك عن وزنها العددي في بنية الساكنة النشيطة، حيث تصل حوالي 40 إلى 46 في المائة. لذلك، أكد المشاركون بضرورة معالجة جوانب الإقصاء ومواطنه عبر إصلاحات قانونية وضمانات سياسية، وفتح الباب واسعا للمشاركة بحسب القانون ووفق معايير الاستحقاق والجدارة وتكافؤ الفرص.

وفي النهاية شكلت الندوة فرصة بالغة الأهمية لتشخيص واقع التحديات التي تواجه عملية الادماج بكل مضامينه، وحالة الإقصاء التي تعاني منها البلاد العربية ، كما مثلت عبرمناقشات جلساتها العامة وورشاتها لحظة جماعية مميزة لتبادل الآراء والخبرات، والتفكير المشترك في ما العمل لتفكيك ثنائية الادماج والاقصاء، وتيسير مقومات الانتصار للادماج وشروط الحد من الاقصاء و القضاء عليه

والتخلص من نتائجه السلبية..والحقيقة أن المستخلص من الروح العام للندوة أن مسيرة الإدماج طويلة وشاقة، وهي في جوهرها عملية معقدة ومركبة، وأن الانتصار في تحقيق كل فصولها، تستلزم بناء التأييد بين مختلف مكونات المجتمعات العربية، وتستلزم أبضا ارادة سياسية حقيقة من قبل الدولة والسلطة..لكن الواضح من خلاصات الندوة وروح مناقشاتها أن تحقيق الإدماج رهين بميلاد نموذج اقتصادي جديد، ومرهون بتشكل ثقافة جديدة، وتحديدا ثقافة سياسية جديدة، مؤسسة على قيم التكافؤ والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والمواطنة الكاملة والحقيقية.